سورة النّساء، مدنية
وهي مائة آيــة وخمس وسبعون في المدني
وست في الكوفي

« ١ » قوله : (تَساءلون) قرأه الكوفيون مخفّفا ، عــلى حذف إحدى التاءين ، اللتين هما أصله ، تخفيفا ، لأنه اجتمع مثلان ، والسين قريبة منهما ، فكان ثلاثة أمثال ، فلــو أعلّه بالإدغام لم ينقص عــدد الأمثال ، إذ يصير اللفــظ بتاء وسينين ، فلم يكن ، عند إرادة التخفيف ، بدّ من الحذف . وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : (تَظاهرون عليهم)[1] ، وشدّد الباقون ، على إدغام التاء الثانية في السين ، وهو الأصل ، وهو الاختيار . وقوي الإدغام ، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصــول الثنايا ، ولأنهما مهموسان ، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام ، لأنك تبدل منها حرفا فيه صفير ، وذلك قــوة في الحرف . وهو مثل « تظاهرون » في الحجة والعلة[2] .

« ٢ » قوله (١٠٣/أ) : (والأرحامَ) قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في « به » ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس ، لأن المضمر في « به » عوض من التنوين ، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف ، ولا يقع بعد حرف العطف ، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ،

---

(١) راجع الفقرة «٤٦» من سورة البقرة ، وسيأتي نظير له في سورة مريم ، الفقرة «١٢ ، ١٣» .

(٢) التبصرة ٦٢/١ ، والنشر ٢٣٩/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٩٤ ، وزاد المسير ٢/٢ ، وتفسير النسفي ٢٠٤/١

يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر ، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر . فكما لا يجوز : واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام ، فكذلك لا يحسن : تساءلون بـه والأرحامِ ، فإن أعدْتَ الخافض حسُن . وقرأ الباقون « والأرحامَ » بالنصب على العطف على اسم الله جلّ ذكره ، على معنى : واتقوا الأرحـام أن تقطعوها . ويجوز أن يكون معطوفا على موضع[1] الجار والمجرور ، لأن ذلك في موضع نصب ، كما تقول : مررت بزيد وعمرا ، لأن معنى « مرت بزيد » لابست زيدا ، فهو في موضع نصب ، فحمل « والأرحام » على المعنى ، فنصب ، وهو الاختيار ، لأنـه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجـة ، وهو القيـاس ، وعليـه كـل القـراء[2] .

« ٣ » قوله : (قِياما) قرأه نافع وابن عامر « قيما » بغير ألف . وقرأ الباقون « قياما » بألف .

« ٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله جمع « قِيمة » كـ « ديمة وديم » ، ودل على أنه جمع « قيمة » ، وليس بمصدر أنه أعتل ، ولو كان مصدرا لم يعتل ، كـ « العور والحول » ، فالمعنى : أموالكم التي جعل [الله][3] لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم . وقد قيل : إن قيما مصدر ، بمعنى القيام ، لغة فيه ، من : قام بالأمر قام به ، ومنه : (يقيمون الصلاة) « البقرة ٣ » أي يدومون عليها . وعلى ذلك قوله : (دينا قيما) « الأنعام ١٦١ » في قراءة من خفّف ، أي : دائما ثابتا لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع قبله ، فهو مصدر صفة لـ « الدين » . ولو كان جمع « قيمة » لصار معناه : دينا معادًا بغيره ، وهذا لا يصحّ ، لأن الإسلام لا يَعدِلُه شيء" . وإنما اعتلّ لأنه اتبع فعله فأُعـل .

---

(١) لفظ «موضع» سقط من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٥٢/١ ، وتفسير الطبري ٥١٩/٧ ، وتفسير القرطبي٥/٢، وتفسير ابن كثير ٤٤٨/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢ ، وزاد المسير ٣/٢ ،وكتاب سيبويه ١٨٢/١ ، والإنصاف في مسائـل الخلاف ٢٤٦ ، وتفسير مشكـل إعـراب القرآن ٤٥/١ .

(٣) تكملة لازمة من ص .

« ٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا ، قام يقيم قياما ، على معنى : أموالكم التي نقيمكم طلَبها وجمعَها • قال أبو عبيد : « قياما » مصدر يقيمكم ، ويجيء في معناها « قوام » غير معتل • وقد حكى الأخفش : طِيال وطِوال ، في جمع « طويل » • قال الأخفش في المصدر ثلاث لغات : القوام والقيام والقيم[1] •

***

فصـــل

« ٦ » وقد ذكرنا إمالة « ضعافا » وعلته[2] ، ونزيـد (١٠٣/ب) هنا بيانا • اعلم أن الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في « ضعافا » ، لأن الذي تمتنع معه الإمالة لتصعده مكسور ، وهو الضاد ، فلم يعتدّ به ، للكسرة التي هي عليه[3] لأنها توجب الإمالة ، لأنه لمّا انكسر تسفّلَ عن استعلائه وتصعّده بالكسر، الذي هو من الياء ، فضعف تصعده عن منع الإمالة ، فجازت الإمالة للكسرة ، وحسن ذلك ، لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء ، وبين الممال ، والكسرة حرف ساكن نحو : مقلاة ، ومعطار ، يقدّرون الكسرة ، كأنها حرف الاستعلاء لسكونه • فإذا كانت الكسرة ، على المستعلي نفسه ، كان آكـد في جواز الإمالة ، وقـد أمالوا « خاف » مع حرف الاستعلاء ، وهو الخاء ، ولا كسرة عليه ، ولا قبله • فعلوا ذلك لطلب الدلالة على كسرة « خفت » ، وليست الكسرة في الكلام • فإذا كانت الكسرة ، موجودة في الكلام ، كان أحسن في الجواز ، ولم تمتنع العين من الإمالة ، لانكسار ما قبلها •

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٩٥ ، والتيسير ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٣ ، وزاد المسير ٢/١٣ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٧ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٥/ب •

(٢) راجع «أقسام علل الإمالة» الفقرة «٨» •

(٣) ب : «علته» وتصويبه من : ص •

« ٧ » قوله : (وسيَصلون) قرأه أبو بكر وابن عامر بضمّ الياء ، على ما لم يسمّ فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصليهم سعيرا ، فلم يضف الفعل إليهم في الحقيقة . إنما أُقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة ، وقرأ الباقون بفتح اليـاء ، أضافوا الفعل إليهم ، كما قال : (اصلوها) « يس ٦٤ » فأضاف الفعل إليهم[١] .

« ٨ » قوله : (وإن كانت واحدةٌ) قرأه نافع بالرفع ، ونصبه الباقون .

« ٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كـان » تامة بمعنى : حدث ووقـع ، ويقوّي[٢] ذلك أنه لمّا كان القضاء ، في إرث الواحدة لا في نفسها ، وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرث واحدة ، أو حكم واحدة ، ونحوه ، وقـد كان يلزم الرفع في « نساء » في قوله : (فإن كُنّ نساء) إلا أنه جمع بين المذهبين والمعنيين ، فأضمر الاسم مع « نساء » وترك الإضمار مع واحـدة ، والقياس واحـد .

« ١٠ » وحجة من نصب أنه جعلها « كان » هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر الداخلة على الابتداء والخبر ، فأضمر اسمها فيها ، ونصب « واحدة » على الخبر ، ووفّق في ذلك بين آخر الكلام وأوله ، ألا ترى أن أوله « فإن كن نساء » فنصب ، وأضمر في « كان » اسمها ، فلمّا أجمع على النصب في « نساء » أجرى « واحدة » على ذلك ، لأن الآخر قسيم الأول ، فجرى على لفظه وحكمه ، لأنه تعالى ذكـر جماعة البنات وحكمهن في ميراثهن ، ثم ذكـر (١٠٤/أ) حكم الواحدة في ميراثها ، فجرت الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة ، لأن قبل كل واحد منهما « كان » ، والتقدير : فإن كان المتروكات نساء ، وإن كانت المتروكة واحدة . وإن أضمرت الوارثات والوارثة فالمعنى واحـد ، والنصب الاختيار ، ليتألف آخر الكلام بأوله ، وعليه جماعة القراء[٣] .

---

(١) زاد المسير ٢/٢٤ ، والمختار في معاني قراءات اهـل الامصار ٢٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٢٠٩

(٢) ب : «وقوى» وتصويبه من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥٨ ، وتفسير النسفي١/٢١٠، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٦/ب .

« ١١ » قوله : (فلأُمه ، في أُمها ، وبطـون أُمهاتكم)[1] قـرأ حمـزة والكسائي بكسر الهمزة ، في المفرد والجمع ، في الوصل خاصة ، وتفرّد حمزة بكسر الميم مع الهمزة في الجمع ، وذلك حيث وقع ، وذلك إذا كان قبل الهمزة كسرة أو ياء ، وقرأ ذلك كله الباقون بضم الهمزة ، وكلهم ضمّ الهمزة في الابتداء .

« ١٢ » وحجة من كسـر الهمزة أنـه اسم كثُر استعماله ، والهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة ، دون غيرها من سائر الحروف . فلمّا وقع أول هـذا الاسم ، وهـو « أم » حرف مستثقل ، وكثر استعماله ، وثقل الخروج من كسر ، أو ياء ، إلى ضم همزة ، وليس في الكلام « فعل » ، فلمّا اجتمع هـذا الثقل أرادوا تخفيفه ، فلم يمكن فيـه الحذف ، لأنه إجحاف بالكلمة ، ولا أمكن تخفيفه ، ولا بدله ، لأنه أول ، فغيروه بأن أتبعوا حركتَه حركةَ ما قبله ، ليعمل اللسان عملا واحدا ، والياء كالكسرة ، فإذا ابتدؤوا ردّوه إلى الضم ، الذي هو أصله ، إذ ليس قبله في الابتداءما يستثقل . وقد فعلوا ذلك في الهاء في « عليهم وبهم » أتبعوا حركتَه حركةَ ما قبلهـا ، وأصلها الضم ، والإتباع في كلام العرب مستعمل كثير .

« ١٣ » وحجة من كسر الميم مع الهمزة في الجمع أنه أتبع حركةَ الميم حركةَ الهمزة ، كما قالوا « عليهي » وكسروا الهاء للياء ، وأتبعوا حركة الميم حركة الهاء . فمن قال « عليهمي » بكسر الهاء والميم ، هو بمنزلة من كسر الهمزة والميم في قوله : (بطون أمهاتكم) « النحل ٧٨ » ، ومن كسر الهاء وضمّ الميم في « عليهمو » هو بمنزلة من كسر الهمزة وفتح الميم ، في قوله : (بطون أمهاتكم) ، ومن ضم الهمزة وفتح الميم في « بطون أمهاتكم » ، وهو الأصل ، بمنزلة من قال « عليهمو » بضم الهاء والميم ، فهو الأصل ، إلا أن تغيير الهاء ، مع الكسرة والياء ، أقوى وأكثر وأشهر من تغيير الهمزة مع الياء والكسرة ، وذلك لخفاء الهاء وجلادة الهمزة .

---

(١) الحرفان الآخران أولهما في سورة القصص (آ ٥٩) ، وثانيهما في النحـل (آ ٧٨) ، وسيأتي ذكره في أول سورة النجم .

« ١٤ » وحجة من ضمّ الهمزة وفتح الميم (١٠٤/ب) أنه أتى به على الأصل ، فلم يحدث تغييرا في الهمزة ، لأنها ليست خفية كالهاء في « عليهم وبهم » وأيضا فإن ذلك لا يلزم في كل مضمومة ، قبلها ياء أو كسرة ، فجرت اللام على ماجرى عليه سائر الكلام ، من ترك الهمزة على أصلها ، وهو الضمّ ، ألا ترى أنهم يقولون: في أخيك حُسْن ، ويا هؤلاء أفْ لكم ، وفي أناس ، ونحوه ، فلا يجوز تغيير ضمة الهمزة ، فكذلك همزة « أم » وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الجماعة عليه ، ولاتفاقهم على الضم في الابتداء ، فجرى الوصل على ذلك . فأما الميم فالفتح أصلها[1] .

« ١٥ » قوله : (يُوصي بها) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر « يوصي » الأول بفتح الصاد ، ووافقهم حفص على الفتح في الثاني ، وقرأهما الباقون بكسر الصاد .

« ١٦ » وحجة من كسر أنه لمّا تقدم ذكر « الميت » ، والمفروض في تركته أضاف الفعل إليه ، لأنه هو الموصي ، كأنه قال : من بعد وصية يوصي الميت بها . ففيه تخصيص للمذكور الميت .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه لمّا كان هذا الحكم ليس يُراد به واحد بعينه ، إنما هو شائع في جميع الخلق ، أجراه على ما لم يسم فاعله ، فأخبر به عن غير معين ، فأما قراءة حفص فإنه جمع بين اللغتين ، واتّبع ما قرأ به على إمامه[2] .

« ١٨ » قوله : (يُدخِلْه ، ويُدْخِلْه) قرأهما نافع وابن عامر بالنون ، ومثله موضعان في الفتح « يدخله ، ويعذبه » وفي التغابن : (يكفر عنه ، ويدخله)[3] وفي الطلاق : (يدخلْه) « ١١ » ، وقرأ الباقون بالياء في السبعة .

---

(١) التبصرة ٦٢/أ ـ ب ، وزاد المسير ٢٧/١ ، والحجة في علل القراءات السبع ٤٥/١

(٢) التبصرة ٦٢/ب ، وزاد المسير ٢٨/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٩٦ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ٢١١/١

(٣) حرفا سورة الفتح هما (آ ١٧) ، وحرفا سورة التغابن (آ ٩) ، وسيأتي كل في سورته ، الفقرة «٦ ، ١» .

« ١٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه أخرج الكلام على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، بعد لفظ الغيبة ، وذلك مستعمل كثير ، قال الله جلّ ذكره : (والذين كفروا بآيات الله ولقائه) « العنكبوت ٢٣ » فجرى الكلام على لفظ الغيبة ثم قال : (أولئك يئسوا من رحمتي) فرجع بالكلام إلى الإخبار من الله عن نفسه ، فكذلك هذا . وقال تعالى ذكره : (بل الله مولاكم وهو خير الناصرين) « آل عمران ١٥٠ » فأتى الكلام على لفظ الغيبة ، ثم قال : (سنلقي في قلوب) « ١٥١ » فرجع الكلام إلى الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه .

« ٢٠ » وحجة من قرأ بالتاء أنه ردّ آخر الكلام على أوله ، فلمّا أتى أوله بلفظ الغيبة في قوله : (ومن يعصِ الله ورسوله ، ومن يطع الله ورسوله) قال : « يعذبه ، ويدخله ، ويكفر » بلفظ الغيبة ، ليأتلف الكلام على نظام واحد ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أليق بسياق الكلام[1] .

« ٢١ » قوله : (واللذان يأتيانها) قرأ ابن كثير بتشديد النون ، ومثله « هذان ، وهاتين ، (١٠٥/أ) وفذانك ، واللّذين »[2] ، ووافقه أبو عمرو على التشديد في « نذانك » خاصة ، وقرأ ذلك[3] الباقون بالتخفيف .

« ٢٢» وحجة من شدّد النون أن في ذلك ثلاثة أقوال : الأول أنه شدد النون ، ليكون التشديد عوضا من الحذف ، الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية ، لأنه قد حذف ألف منها ، لالتقاء الساكنين ، وهما الألف التي كانت في آخر الواحد ، وألف التثنية ، فجعل التشديد في النون عوضا من المحذوف . الثاني أن التشديد وجب لهذه النون ، للفرق بين النون ، التي هي عِوض من تنوين ملفوظ به في الواحد ، نحو : زيد وعمرو [وبين النون التي][4] لا تنوين في الواحد

---

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/أ ، وزاد المسير ٣٣/٢

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (آ ٦٣) ، القصص (آ ٢٧ ، ٣٢) ، فصلت (آ ٢٩) .

(٣) لفظ «ذلك» سقط من : ص .

(٤) تكملة لازمة من: ص .

ملفوظ به ، تكون النون عوضا[١] منه ، والثالث أن النون شُدّدت للفرق بين النون ، التي تحذف للإضافة ، وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المُبهَم معرفة ، فهو لا يضاف ألبتة . وقد قيل إن التشديد في « فذانك » وجب على إدغام اللام في النون ، وذلك أن أصله ذلك ، ثم دخلت نون التثنية قبل اللام ، فصار « ذانك » فأُدغمت اللام في النون ، على طريق[٢] إدغام الثاني في الأول . فوقع التشديد لذلك . ويجوز أن تكون النون ، التي للتثنية ، وقعت بعد اللام ، ثم أدغمت اللام في النون ، على إدغام الأول في الثاني ، فوقع التشديد[٣] لذلك .

« ٢٣ » وحجة من خفّف أنه أجرى المبهم مجرى سائر الأسماء ، فخفّف النون ، كما تخفف في كل الأسماء ، وهو الاختيار ، وعليه أتى كلام العرب ، وهو المستعمل ، وعليه أكثر القراء[٤] .

« ٢٤ » قوله : (كَرْهًا) قرأه حمزة والكسائي بالضم ، وفتح الباقون ، ومثله في التوبة والأحقاف[٥] غير أن ابن ذكوان وعاصما وافقاهما على الضم في الأحقاف خاصة ، وقرأ ذلك الباقون بالفتح ، وهما لغتان مشهورتان كالفَقْر والفُقْر والضَعْف والضُعْف والشَهْد والشُهْد . وقد قيل إن الكُره ، بالضم ، المشقة ، والكَره بالفتح الإجبار ، وقيل : الكُره ، بالضم ، ما كرهته بقلبك ، وبالفتح الإجبار ، وقيل : الكُره ، بالضم ، ما عملته وأنت كاره له من غير أن تجبر عليه ، والكَره ، بالفتح ، ما أُجبرت عليه . وقال أبو عمرو : الكُره بالضم ، كل شيء يكره فعله ، والكَره ، بالفتح ، ما استُكره عليه . وقال الأخفش : هما

---

(١) ب : « عوض » وتصويبه من : ص .
(٢) لفظ «طريق» سقط من : ص .
(٣) قوله : «فوقع التشديد ... التشديد» سقط من : ص .
(٤) زاد المسير ٢/٣٤ ، والنشر ٢/٢٤٠ ، وتفسير النسفي ١/٢١٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٧ .
(٥) أول الحرفين (آ ٥٣) وثانيهما (آ ١٥) وسيأتي ذكر هذا في سورة الأحقاف، الفقرة «٧» .

لغتان ، بمعنى المشقة[١] والإجبار[٢] .

« ٢٥ » قوله : (مُبيِّنة ، ومُبيِّنات)[٣] قرأ ابن كثير وأبو بكر « مبيَّنة » بفتح الياء ، وكسرها الباقون . وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي « مبيِّنات » بكسر الياء ، وفتح الباقون ، وذلك حيث وقع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الياء أنه أجراه على (١٠٥/ب) ما لم يسم فاعله ، أي يبين ، أي يبينها مَن يقوم فيها وينكرها ، ويبين الآيات أنها آيات ، أي يبينها الله أنها آيات .

« ٢٧ » وحجة من قرأ بكسر الياء أنه أضاف الفعل إلى الفاحشة ، لأنها[٤] تبين عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها ، وتبين الآيات عن نفسها أنها آيات لإعجازها . و « الفاحشة » الزنا[٥] في قول الحسن والشعبي ، أي : إن زنت المرأة بزنى أُخرجت للحدّ ، وصلح الخَلْع . قال عطاء الخُراساني[٦] : هو منسوخ ، كان الرجل إذا تزوج المرأة فأتت بفاحشة كان له أن يأخذ منها كل ما ساق إليها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقال الضَحّاك[٧] وقتادة : الفاحشة النشوز : إذا نشزت

---

(١) ص : «في المشقة» .

(٢) ب : «وفي الإجبار» وبطرح الخافض وجهه كما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ٩٧ ، والتيسير ٩٥ ، وزاد المسير ٢/٤٠ ،وتفسير النسفي١/٢١٥، وتفسير غريب القرآن ١٢٥ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٦٨ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ .

(٣) أول الحرفين في سورة الأحزاب أيضا والطلاق (آ ٣٠ ، ١) والثاني في النور (آ ٣٤) وسيأتي نظير الأول في سورة الطلاق ، الفقرة «١» .

(٤) ب ، ص : «انها» فوجهتها بإضافة الجار .

(٥) تفسير غريب القرآن ١٢٤ .

(٦) هو ابن أبي مسلم كما ذكر خليفة بن خياط ، وابن عبد الله كما ذكر الذهبي، له رواية عن بعض الصحابة والتابعين ، وصفه الذهبي بكثرة الإرسال ، (ت ١٣٥ هـ) ترجم في الطبقات ٨٠١ ،وميزان الاعتدال ٣/٧٣ .

(٧) الضحاك بن مزاحم ، تابعي ، مفسر ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، سمع سعيد بن جبير وروي عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه قرة بن خالد وعبد الرحمن ابن عوسجة ، (ت ١٠٥ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٢/١/٤٥٨ ، وطبقات ابن سعد ٦/٣٠٠

عنه ، كان له أن يأخذ منها الفدية ويدعها . وقيل : المعنى : « إلا أن يزنين » فيحبسن في البيوت . فهذا كان قبل النسخ بالحدود ، وقيل : الفاحشة البَذاءُ باللسان . وقيل : هي خروجهن من بيوتهم في العدة . وقد شرحنا هذه الآية في كتاب « الهداية » بغاية الشرح[١] .

« ٢٨ » قوله : (محصَنات ، والمحصَنات) قرأ الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن إلا قوله تعالى : (والمحصنات من النساء)[٢] فإنه فتح الصاد فيه ، وقرأ الباقون جميع ذلك بفتح الصاد .

« ٢٩ » وحجة من كسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن ، فجعلهن أحصن أنفسهن بالعفاف والحرية ، نحو قوله : (والذين يَرمون المحصنات) « النور ٤ » أي العَفائف الحرائر[٣] ، وقوله : (التي أحصنتْ فَرجها) « الأنبياء ٩١ » يراد به العفاف ، أو بالتزويج نحو قوله : (فإذا أُحصِنّ) « النساء ٢٥ » أي : تزوجن . أو بالإسلام نحو قوله : (أن يَنكح المُحصنات المؤمنات) « النساء ٢٥ » فهن أحصن أنفسهن بعفاف أو بإسلام .

« ٣٠ » وحجة من فتح[٤] الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله ، فجعلهن أُحصِنَن غيرهن من زوج أو وليّ . وإنما خص الكسائي (والمحصَنات من النساء)بالفتح لأنه نَزَل في ذوات الأزواج ، حرّم الله وطْأَهن ، واستثنى مِلْك اليمين من السَبايا ، فلِمَن سباهُنّ وطوءُهُنّ بعد الاستِبراء . وإنْ كُنّ ذوات أزواج في بلدهن ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه[٥] .

---

(١) التبصرة ٦٣/أ ، والحجة في القراءات السبع ٩٧ ، وزاد المسير ٤١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٦٦/١ ، وتفسير النسفي ٢١٦/١

(٢) الحرف في السورة نفسها (آ ٢٤) .

(٣) ب : «الاحرار» ، وتصويبه من : ص .

(٤) ص : «كسر» .

(٥) زاد المسير ٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/أ-ب ، وتفسير النسفي ٢١٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٤ .

« ٣١» قوله : (وأُحِلَّ لكم) قرأه حفص وحمزة والكسائي بضم الهمزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء .

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله ، لا إله إلا هو ، وعطفه على ما قبله ، مما أُضيف الفعل فيه إلى الله جلّ ذكره في قوله : (كتابَ الله عليكم) « النساء ٢٤ » أي : كتبَ اللهُ ذلك عليكم ، وأحلَّ لكم ما وراء ذلك . فـ « ما » في موضع نصب .

« ٣٣ » وحجة من ضم الهمزة أنه بنى (١٠٦/أ) الفعل ، لما لم يُسمّ فاعله على ماجرى من الكلام في أول الآية في قوله : (حُرِّمت عليكم) « ٢٣ » على ما لم يسم فاعله ، فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرّم عليكم كذا وأحل لكم كذا ، فهذا أليق بتجانس الكلام وارتباط بعضه ببعض . والاختيار فتح الهمزة ، لقرب اسم الله جلّ ذكره منه ، وبعد « حرمت » منه ، ولأن[1] عليه أهل الحرمين وأكثر القراء[2] .

« ٣٤ » قوله : (فإذا أُحصِنّ) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد .

« ٣٥ » وحجة من ضمّ أنه أضاف الفعل إلى الأزواج ، أو إلى الأولياء ، فجرى على ما لم يسم فاعله ، وقمن مقام الفاعل لحذفه ، وهنّ الإماء ، فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج ، أو فإذا أَحصنَهن الأولياء بالنكاح ، فزنَيْنَ ، فعليهن نصف ما على الحرائر من المسلمات ، اللواتي لم يتزوجن من الحد ، إذا زنين . وذلك خمسون جلدة .

« ٣٦ » وحجة من فتح الهمزة أنه أسند الفعل إليهن ، على معنى : فإذا أسلمن . وقيل : فإذا عففن ، وقيل : فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج ، فالحد لازم لهن إذا زنين في[3] الوجوه الثلاثة . ومن ضمّ الهمزة فإنما يجعل الحد لازما لهن إذا زنين

---

(١) ب : «لأن» وبالواو عطفا وجهه كما في : ص .

(٢) معاني القرآن ١/٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٨/١٧٠ ، والحجة في القراءات السبع ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٥٢، وتفسير النسفي ١/٢١٩

(٣) ب : «من» ورجحت ما في : ص .

بعد التزويج لاغير • وقد أجمع على وجوب الحد على المملوكة إذا زنت ، وإن لم تكن ذات زوج ، ولولا إجماع أهل الحرمين ، مع غيرهم ، على الضم لكان الاختيار فتح الهمزة ، لصحة معناه في الحكم[١] •

« ٣٧ » قوله : (إلا أن تكون تجارة) قرأ الكوفيون بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع •

« ٣٨ » وحجة من نصب أنه أضمر في « كان » اسمها ، ونصب « تجارة » على خبر كان ، على تقدير : إلا أن تكون الأموال تجارة ، فأضمر الأموال ، لتقدم ذكرها • وكان ذلك أولى لينتظم بعض الكلام ببعض ، وفيه على هذا حذف مضاف تقديره : إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، ليكون الخبر هو الاسم • وقيل التقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة • فهذا تقدير حذف فيه ، لأن الأول هو الثاني •

« ٣٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة ، بمعنى : وقع وحدث ، فرفع بها ، واستغنى عن الخبر ، على معنى : إلا أن تحدث تجارة ، أو تقع تجارة • والعرب تقول : كان أمر ، أي حدث أمر • ولولا إجماع الحرميين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب ، لمطابقة آخر الكلام مع أوله[٢] •

« ٤٠ » قوله : (مُدْخلا) قرأه نافع بفتح الميم ، وضمها الباقون ، ومثله في الحج[٣] • وكلهم ضمَّ (مُدخلَ صِدْق) في بني إسرائيل « ٨٠ » لتقدم قوله : (وأدخِلني) •

« ٤١ » وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدرا لفعل ثلاثي مضمر ، دل عليه الرباعي الظاهر (١٠٦/ب) ، وهو قوله : (مُدخلكم) أي : ندخلكم فتدخلون مدخلا ، أي : دخولا فدخول ومدخل مصدران للثلاثي ، بمعنى واحد ، ويجوز أن

---

(١) زاد المسير ٢/٥٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب • وتفسير ابن كثير ١/٤٧٦ ؛ وتفسير النسفي ١/٢٢٠

(٢) زاد المسير ٢/٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٧٩ ؛ وتفسير النسفي ١/٢٢١ ؛ ومغني اللبيب ٥٥٩ ؛ وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٨ .

(٣) الحرف فيها (آ ٥٩) ؛ وسيأتي في سورته الفقرة «١٦» .

يكون « مدخلا » ، بالفتح ، مكانا ، أي : يدخلكم مكانا ، فيتعدّى إليه « ندخلكم » ، على المفعول به ، وحسن ذلك ، لأنه قد وصف بالكريم ، كما قال (ومَقام كريم) « الشعراء ٥٨ » .

« ٤٢ » وحجة من ضم أنه أجراه مصدرا على ما قبله ، وهو « يدخلكم » ، ولم يحتج[1] إلى إضمار ثلاثي ، فنصبه على المصدر . فالميم في حركتها كحرف المضارعة في حركته ، إن كان مفتوحا فُتحت الميم ، وإن كان مضموما ضُمت[2] الميم ، وفي الكلام مفعول محذوف ، لأن الفعل لمّا نُقل إلى الرباعي تعدّى إلى مفعول ، تقول : دخلت في دارِ زيد وأدخلتُ عمرا في دار زيد . فأصل « دخلت » أن لا يتعدّى ، لأن نقيضه لا يتعدّى ، وهو « خرجت » . وحكى النحويون : دخلت الدار ، فعدّوه بغير حرف وهو شاذ ، والتقدير : ويدخلكم الجنة مدخلا كريما ، أي إدخالا ، فمدخل وإدخال مصدران لـ « أدخل » ، كما كان « دخول ومدخل » مصدرين لـ « دخل » . ومعنى : « كريم » حسن ، كما قال : (مِن كلِّ زَوْج كريم) « الشعراء ٧ » أي : من كل جنس حسن . ويجوز أن يكون « مدخل » ، بالضم ، مكانا ، ويتعدّى إليه « يدخلكم » تَعدِّيَه إلى المفعول ، فلا تُضمِر مفعولا آخر ، وحسُن ذلك لنعته بالكريم ، وكذلك قوله : (مُدخَل صِدْق ومُخرَج صدق) في « سبحان ٨٠ » هما مصدران ، جريا على « أدخلني وأخرجني » والمفعول محذوف . ويجوز أن يكونا مكانين فينصبا[3] على المفعول به ، ولا نضمر مفعولا ، وحسُن ذلك لإضافتهما إلى « صدق » ، كما كان ذلك في قوله : (في مَقعَد صِدْق)[4] « القمر ٥٥ » .

« ٤٣ » قوله : (واسْئَلوا) قرأه ابن كثير والكسائي بغير همز في الفعل

---

(١) ص : «ولا يحتاج» .
(٢) ب : «ضممت» والوجه ما في : ص .
(٣) ب : «فنصبا» ، ص : «فينتصبان» ورجحت ما أثبته .
(٤) زاد المسير ٦٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٢٢/١

المُواجَه به خاصة ، مع الواو والفاء على تخفيف الهمز ، أَلقَيا[١] حركة الهمزة على السين الساكنة قبلها ، فحرّكا السين . وحَذفا الهمزة ، على أصل تخفيف الهمز ، وخَصّا هذا بالتخفيف لكثرة استعماله ، وتصرّفه في الكلام ، وثقل الهمزة ، وذلك في الأمر المُواجه به إذا كان قبله واو أو فاء ، وحسُن ذلك لإجماعهم على طرح الهمزة (١٠٧/أ) في قوله : (سَل بني إسرائيل) « البقرة ٢١١ » ، وفي قوله : (سَلْهُم أَيّهم) « القلم ٤٠ » وإنما خُصّ المُواجه به بطرح الهمزة دون غيره ، كما فعلت العرب بطرح لام الأمر في المواجهة ، وإثباتها في غير المواجهة ، فيقولون : « قم ، خذ » . فإن كان غير مُواجَه به لم تطرح اللام ، نحو : ليقم زيد ، ليخرج عمرو ، فكذلك هذا ، وإنما فُعل ذلك مع الواو والفاء ، لأنهما يوصل بهما إلى اللفظ بالسين ، لأن أصلها السكون ، وحركة الهمزة عليها عارضة ، لا يُعتدّ بها ، فقامت الواو والفاء مقام ألف الوصل ، التي للابتداء يؤتى بها . وقرأ الباقون بالهمزة على الأصل ، وهما لغتان ، والهمز أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولإجماعهم على الهمز في غير المُواجَه به ، نحو : « وليسألوا »[٢] .

« ٤٤ » قوله : (عَقدَتْ) قرأ الكوفيون « عقدت » بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

« ٤٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على ظاهر اللفظ من فاعلين ، لأن كل واحد من المتحالفين كفّر يمينا عند المخالفة على الأجر ، فهو من باب المفاعلة ، والتقدير : والذين عاقدت أيمانكم أيمانهم ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه . وهذا مِمّا جرى الكلام فيه على غير من هو له ، فجعل الأيمان هي العاقدة ، والمعنى : أن العاقد هو الحالف ، [وإذا كان العاقد هو الحالف][٣] وجب أن يجيء على المفاعلة ، لأن كل واحد من الفريقين عقَدَ حلفا للآخر .

---

(١) ب : « القا » وتوجيهه من : ص .
(٢) التبصرة ٦٣/أ-ب ، وزاد المسير ٢/٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٣
(٣) تكملة لازمة من : ص .

« ٤٦ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه أضاف [الفعل][1] إلى الأيمان ، والمراد إضافة الفعل إلى المخاطبين المتحالفين في المعنى ، دون من خالفهم ، وفيه حذف مفعول ، والتقدير : والذين عقدت أيمانكم حلفهم ، ثم حذف ، فهو محمول على لفظ الأيمان ، فأسند الفعل إليها ، دون أصحاب الأيمان ، فلمّا أسند الفعل إلى الأيمان ، في ظاهر اللفظ ، لم يحتج إلى المفاعلة ، لأن يمين القوم الآخرين لا فعل لها ، فهذا في هذه القراءة محمول على اللفظ ، لفظ الأيمان ، دون أصحاب الأيمان . وهو في القراءة الأولى محمول على أصحاب الأيمان ، وهم فريقان كل واحد حالف مَحلوف له ، فحمل على المفاعلة ، وهو باب المعاقدة بالأيمان ، والقراءة بالألف أقوى في نفسي ، لأن المقصود بالآية أصحاب الأيمان لأن لا فعل ينسب إليها حقيقة ، فبابه المفاعلة ، مع أن الأكثر من القراء عليه[2] .

« ٤٧ » قوله : (بالبخل) قرأ حمزة والكسائي بفتحتين . وقرأ الباقون [بضم][1] الباء وإسكان الخاء ، ومثله في الحديد[3] ، وهما لغتان (١٠٧/ب) مشهورتان ، وفيه لغة ثالثة وهي فتح الباء وإسكان الخاء ، وكلها مصادر مسموعة . فمن قال : « البَخَل » جعله كـ « الفَقَر » ، ومن قال « البُخْل » جعله كـ « الفُقْر » ، ومن قال « البَخَل » جعله كـ « الكَرَم » ، حكى سيبويه : بَخَل بَخْلا[4] .

« ٤٨ » قوله : (وإن تك حسنةً) قرأ الحرميان بالرفع ، جعلا « كان » تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى : حدث ووقع . وقرأ الباقون بالنصب جعلوا « كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمروا فيها اسمها ، ونصبوا « حسنة »

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) التبصرة ٦٣/ب ، والتيسير ٩٦ ، وزاد المسير ٧١/٢
(٣) الحرف فيها (آ ٢٤) .
(٤) كتاب سيبويه ٢٦٨/٢ ، وادب الكاتب ٤٣٠ ، والحجة في القراءات السبع ٩٩ ، وزاد المسير ٨٢/٢

على خبر « كان » وحسُن الإضمار ؛ لتقدّم ذكر « مثقال ذرة » ، فالتقدير : وإن تكن الحسنة مثل ذرة . وإنما جُعلت الحسنة هي الاسم ، وقد كانت خبرا ، لأنها هي مثقال الذرة ، فقدّمتَ الحسنة ، وجعلتها الاسم ، لإجماعهم على التاء في « تك » وحسُن ذلك لأنها هي مثقال الذرة ولو أضمرت المثقال لقبُح الإتيان بالتاء في « تك » فأضمرت ما يليق بالتاء ، وهو الحسنة ، وجعلتَ « مثقال ذرة » الخبر ، لأنه هو الحسنة ، فكل واحد محمول على الآخر ، وهو هو ، ودلّ على هذا التقدير ثبوت التاء في « تك » ، وإجماعهم على قوله : (مَن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) « الأنعام ١٦٠ » فالتضعيف في هذا بعشرة أمثال كالتضعيف في قوله : (يُضاعفها)[1] .

« ٤٩ » قوله (تُسوّى بهم الأرض) قرأه نافع وابن عامر بفتح التاء ، مشدّد السين ، وقرأه حمزة والكسائي كذلك ، إلا أنهما خفّفا السين وأمالا . وقرأ الباقون بضم التاء ، وتخفيف السين .

« ٥٠ » وحجة من قرأ بضم التاء أنه جعله فعلا لم يسمّ فاعله ، من التسوية ، مثل قوله : (على أن نُسوّي بنانه) « القيامة ٤ » وأقام « الأرض » مقام الفاعل ، على معنى : لو يُجعلون والأرض سواء ، أي ترابا ، كما فعل بالبهائم ، ودليله قوله : (ويقول الكافر يا ليتني كنتُ ترابا) « النبأ ٤٠ » .

« ٥١ » وحجة من فتح التاء ، وشدّد السين أنه بنى الفعل على « يتفعل » فأسنده إلى « الأرض » ، فارتفعت بفعلها ، وأصله « تتسوى » ثم أدغم التاء ، وهي الثانية ، في السين ، فهو في العلة والحجة مثل « تساءلون به » ومثل « تظاهرون » ، وقد مضى تفسيره[2] . وفي الكلام اتساع ، وذلك أنه جعل « الأرض تتسوى بهم » ، وليس لها فعل ، والمراد به المخبر عنهم ، وهم الذين كفروا ، يودون : لو يصيرون يتسوون بالأرض ، وهو مثل : ألقم فاهُ الحجرَ ،

---

(١) زاد المسير ٢/٨٤ ، والنشر ٢/٢٤١ ، وتفسير النسفي ١/٢٢٦ ، وجاء بآخر الفقرة المتقدمة في «ب» مايلي : اول التاسع .

(٢) راجع الفقرة «١» من هذه السورة .

وأدخل زيد القبر ، ونحوه ، لمّا علم المعنى اتسع فيه ، فأقيم الذي ليس له المعنى مقام الفاعل إذ لا يُشكل[١] .

« ٥٢ » وحجة من فتح التاء ، وخفّف السين أنه حذف إحدى التائين استخفافا (١٠٨/أ) ، كما فعل في « تساءلون وتظاهرون » ، وقد تقدّم الكلام على علة ذلك . وحسُن حذف التاء ، وترك الإدغام ، لئلا يتوالى مشدّدان : [وهما][٢] السين والواو ، وفي ذلك ثقل . والقراءة بالتشديد ، وفتح التاء أَولى[٣] ، لأنه الأصل ، وعليه أهل المدينة ، فأما الإمالة فيه والفتح فقد تقدّمت علّة ذلك[٤] .

« ٥٣ » قوله : (أو لامستم) قرأه حمزة والكسائي (أو لمستم) بغير ألف ، ومثله في المائدة[٥] ، أضافا الفعل والخطاب للرجال دون النساء ، على معنى : مس بعض الجسد بعض الجسد ، ومس اليد الجسد ، فجرى الفعل من واحد ، ودليله قوله : (ولم يمسسني بشر) « آل عمران ٧٠ » ولم يقل : يماسسني . وقوله : (لم يطمثهن) « الرحمن ٥٦ » ولم يقل : يطامثهن ، وأيضا فإن اللمس يكون بغير الجِماع ، كالغمز والإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وعبيدة[٦] وعطاء والشعبي وابن جُبير . وغيرهم يقولون : إن اللمس في هذا الإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر[٧] ، وبعض جسده إلى بعض جسدها ، فحُمل على غير الجِماع . فهو من واحد كما قال : (وأنّا لمَسنا السماء) « الجن ٨ » فهو لمس بغير يد ، واللمس على وجهين :

---

(١) ب : «يشتكل» ورجحت ما في : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «بفتح التا وتشديد السين» .
(٤) راجع «أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٥» ، وانظر زاد ٨٦/١ ،والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ـ ٢٥/أ .
(٥) الحرف فيها (آ ٦) .
(٦) هو عبيدة بن عمرو ، الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، اخذ القراءة عرضا عن ابن مسعود ورَوى عنه وعن علي ، واخذ القراءة عنه عرضا إبراهيم النَّخَعي وابو إسحاق وروى عنه ابن سيرين ، (ت ٧٢هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ٤٩٨/١
(٧) قوله : « وهو قول . . وابن عمر » سقط من : ص .

لمس باليد ولمس بغير يد ، نحو ما ذكرنا في السماء ، وقرأ الباقون (لامستم) بألف ، جعلوا الفعل من اثنين ، وجعلوه من الجِماع ، فجرى على المفاعلة ، لأن الجِماع لا يكون إلا من اثنين ، ويجوز أن يكون لامس من واحد كـ « عاقبت اللص » ، وتتفق القراءتان[1] .

« ٥٤ » قوله : (إلا قليلٌ منّهم) قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، وعلى الإتباع لمصاحف أهل الشام ، فإنها في مصاحفهم بالألف ، فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء ، لأن الكلام فيهما يتمّ دون المُستثنَين ، تقول : ما جاءني أحد ، فيتمّ الكلام ، وتقول : ما جاءني القوم ، فيتمّ الكلام ، ثم تستثني ، إذا شئت فيهما ، بعد تمام الكلام ، فجرى النصب في النفي[2] مجرى الإيجاب ، لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى. وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في « فعلوه » ، وهو وجه الكلام ، وعليه الأصول ، لأن الثاني يغني عن الأول تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتقول : ما جاءني إلا زيد ، فدل على الأول ، ويغني عنه من غير نقص في معناه ، فاختير فيه الرفع مع ذكر « أحد » ، إذ لا يجوز فيه غير الرفع ، مع حذف « أحد » ، وهو الاختيار لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في « قليل » ، ولأن عليه بُني الإعراب ، وهو الأصل في الإعراب ، وعليه جماعة القراء[3] .

« ٥٥ » قوله : (كأن لم تكن) قرأه ابن كثير وحفص بالتاء ، لتأنيث المودة ، فحمل (١٠٨/ب) على ظاهر اللفظ فأنّث الفعل لتأنيث لفظ المَودّة . وقرأ الباقون بالياء ، إذ المودة والوُد بمعنى ، فحُمل على المعنى ، ولأن تأنيث المودة غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بين المؤنث وفعله بقوله : (بينكم وبينهم) ، والتفريق يقوم مقام التأنيث . وقد مضى الكلام على هذا في قوله : (ولا يقبل منها شفاعة) « البقرة ٤٨ » والاختيار الياء ، لأن الجماعة عليه ، ولِما قدّمنا من العلة في

---

(١) زاد المسير ٢/٩٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٠٢ ، وتفسير النسفي١/٢٢٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٥ .

(٢) ص : «النفي في النصب» .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ . وزاد المسير ٢/١٢٥ ، والمقنع ١٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٩ .

اختيار الياء ، في « يقبل منها شفاعة » في البقرة[١] .

« ٥٦ » قوله : (ولا تُظلمون فتيلا) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة في قوله : (ألم تر إلى الذين قيل لهم) . وقرأه الباقون على الخطاب للنبي ومَنْ معه ، وقوّى ذلك أن قبله خطابا للنبي ، في قوله : (قل متاع الدنيا قليل) ، ومخاطبة النبي خطاب لأمته ، كما قال : (يا أيّها النبي إذا طلّقتم النساء) « الطلاق ١ » وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراء عليه،ولإجماع نافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو عليه[٢] .

« ٥٧ » قوله : (بيّتَ طائفة) قرأه أبو عمرو وحمزة بالإدغام ، وأظهر الباقون وفتحوا التاء .

« ٥٨ » وحجة من أدغم أن التاء لمّا كانت من مخرج الطاء حسُن فيها الإدغام ، إذ كانا من مخرج واحد فأشبها المثلين ، وقوّى ذلك أنك تنقل التاء بالإدغام إلى حرف قوي ، أقوى من التاء بكثير ، ففي الإدغام زيادة قوة في الدغم ، وذلك مما يُحسّن جواز الإدغام ويقويه .

« ٥٩ » وحجة من أظهر أن التاء لمّا كانت متحركة منفصلة ، لأنها لامَ الفعل ، مفتوحة في الفعل الماضي ، وليست بتاء تأنيث قويت بالحركة ، فبعُد الإدغام فيها ، لأنك تحتاج ، إذا أدغمت ، أن تسكن التاء ، ثم تدغمها ، فتغيرها مرة بعد مرة ، وذلك تغيير بعد تغيير ، بخلاف (وقالت طائفة) « آل عمران ٧٢ » التي الإدغام فيها عليه العمل ، والإظهار بعيد لسكونها ، ولذلك فتح التاء مَن أظهر ، لأنه فعل ماض آخر مبني على الفتح ، والإظهار أحب إليّ ، لأنه الأصل ، وعليه الجماعة[٣] .

« ٦٠ » قوله : (ومَنْ أصدقُ) قرأه حمزة والكسائي ، في الصاد إذا

---

(١) راجع الفقرة «٢٣ ، ٢٤» من سورة البقرة .

(٢) ص : «ولإجماع أهل الحرميين وعاصم وغيره» ، وانظر زاد المسير ١٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٥/ب .

(٣) زاد المسير ١٤٢/٢ ، وراجع الفقرة « ٤ » فصل « إدغام التاء في الذال .. » .

اسكنت ، وأتت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعا في كتاب الله[١] ، بين الصاد والزاي ، لأن الصاد حرف مهموس ، وبعدها الدال حرف مجهور ، فقرّبت الصاد من الدال بأن خلط لفظها بالزاي ، لأنه حرف مجهور ، مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وحسُن ذلك ، لأن الصاد والزاي من مخرج واحد ، ومن حروف الصفير . وقرأ الباقون بصاد خالصة (١٠٩/أ) على الأصل ، واتباعاً للخط ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل[٢] .

« ٦١ » قوله : (فَتَبيَّنوا) قرأه حمزة والكسائي بالثاء ، من التثبت في موضعين ، في هذه السورة وفي موضع في الحجرات[٣] . وقرأ الباقون بالياء ، من التبيين .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالثاء ، أنه لمّا كان معنى الآية الحض للمؤمنين على التأني ، وترك الإقدام على القتل ، دون تثبُّت وتبين ، أتى بالتثبت ، لأنه خلاف الإقدام ، والتثبت أفسح للمأمور من التبين لأن كل من أراد أن يتثبَّت قَدِر على ذلك ، وليس كل من أراد أن يتبين قَدِر على ذلك[٤] ، لأنه قد يَتبيّن ، ولا يتبين[٥] له ما أراد بيانه .

« ٦٣ » وحجة من قرأ بالياء ، من البيان ، أنه لمّا كان معنى الآية : افحصوا عن أمر من لقيتموه ، واكشفوا عن حاله قبل أن تبطشوا بقتله ، حتى تتبين لكم حقيقة ما هو عليه من الدِّين حمل على التبين ، لأنه به يظهر الأمر ، وأيضا فإن التبين يعمّ التَثبُّت ، لأن كل من تبين أمرا فليس يتبينه ، إلا بعد تثبت ، ظهَرَ له ذلك الأمرُ أو لم يظهر له ، لا بدّ من التثبت مع التبين ، ففي التبين معنى التثبت ، وليس كل من تثبت في أمر تبيَّنَه . قد يَتثبّت ولا يتبيّن له الأمر ، فالتبين أعم [من التثبت][٦]

(١) وهذه الأحرف على توالي ترتيب السور في النساء (آ ١٢٢) ، الأنعام (آ ٤٦ ، ٥٧) ، الأنفال (آ ٥٧) ، يونس (آ ٣٧) ، يوسف (آ ١١١) الحجر (آ ٩٤) ، القصص (آ ٢٣) ، الطارق (آ ١٢) ، الزلزلة (آ ٦) .

(٢) التبصرة ٦٤/أ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢٤٢/٢

(٣) هو (آ ٦) . وسيأتي في أول سورته .

(٤) ص : «عليه» .

(٥) ص : «يتثبت» .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

في المعنى لاشتماله على التثبت ، وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه قال : «التبيّن من الله والعجلة من الشيطان ، فتبينوا »[١] . والاختيار القراءة بالياء ، لعموم لفظها ولأن أكثر القراء عليها[٢] ، ولأن[٣] بها قرأ أبو عبد الرحمن والحسن وأبو جعفر وشيبة والأعرج وقتادة وابن جبير ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . وقرأ ابن مسعود وابن وثّاب وطلحة والأعمش وعيسى بالثاء ، وهو اختيار الطبري[٤] .

« ٦٤ » قوله : (السلامَ لستَ مؤمنا) قرأه حمزة ونافع وابن عامر بغيرَ ألف ، على معنى الاستسلام والانقياد ، ومنه قوله : (وألقَوا إلى الله يومئذ السَلَم) « النحل ٨٧ » فالمعنى : لا تقولوا لمن استسلم إليكم وانقاد لست مسلما فتقتلوه حتى تتبينوا أمره . وقرأ الباقون « السلام » بألف ، على معنى السلام ، الذي هو تحية الاسلام ، وعلى معنى : لا تقولوا لمن حياكم تحية الإسلام لست مؤمنا ، فتقتلوه ، لتأخذوا سلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : لا تقولوا لمن كفّ يده عنكم واعتزلكم لست مؤمنا . حكى الأخفش أنه يقال : أنا سلام ، أي معتزل عنكم ، لانخالطكم ، ومنه (١٠٩/ب) قوله : (وإذا خاطبَهم الجاهلون قالوا سَلاما) « الفرقان ٦٣ » لم يخبر عنهم أنهم حيوهم بالسلام إنما معناه : قالوا براءة منكم لا نخالطكم . وبالألف قرأ ابن عباس وابن جبير وابن هرمز وقَتادة والجَحْدري وابن سيرين . والألف أحبّ إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أبين في المعنى . وقد رُوي في ما قال لهم الرجل الذي قتلوه ، ونزلت هذه الآية بسببه ، أنه قال لهم : إني مسلم ، ورُوي أنه شهد أن لا إله إلا الله فلم يصدقوه ، وقتلوه ورُوي أنه قال لهم : السلام عليكم ، فاتهموه وقتلوه ، وهذا

---

(١) الترمذي «كتاب البر والصلة» وفيه : «الأناة» وليس فيه «فتبينوا» ، قال ابو عيسى : هذا حديث غريب . وانظر أيضا النهاية في غريب الحديث ١/١٧٥

(٢) ص : «عليه» .

(٣) ب : «ولانه» ورجحت مافي : ص .

(٤) هو محمد بن جرير ابو جعفر ، صاحب التفسير والتاريخ ، اخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن والعباس بن الوليد وروى الحروف عن هذا وعن يونس ابن عبد الاعلى والتغلبي وابي كريب ، وعنه الدّاجوني وعبد الواحد بن عمر والفرغاني ، (ت ٣١٠ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٧١٠ ، وطبقات القراء ٢/١٠٦

كله يدل على السلام[١] .

« ٦٥ » قوله : (غيرُ أولي الضَّرر) قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب ، على الاستثناء من القاعدين ، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول (لا يستوي القاعدون) . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل (غير أولي الضرر) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » عُلم أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت ، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين . وروى زيدٌ[٢] بن ثابت أن ابن أمّ مَكتوم الأعمى لمّا نزل « لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون ، قال : يارسول الله هل من رخصة، وشكا ضرره فأنزل الله (غير أولي الضرر) فجعلت بعد القاعدين . وذكر أبوحاتم أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزِّناد[٣] وشبل وابن الهادي[٤] وهو أحب إليّ ، وهو اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر . وقرأ الباقون بالرفع على أن « غير » صفة لـ « القاعدين » ، كما قال: (غيرِ المغضوب عليهم) « الفاتحة ٧ » فأتت [غير][٥] صفة لـ « الذين » ، إذ لا يُقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى

---

(١) ص : «الإسلام» ، انظر الحجة في القراءات السبع ١٠١ ، وزاد المسير ١٧٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ١/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٥٣٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٤٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٤

(٢) ص : «عن زيد» .

(٣) هو عبد الله بن ذَكوان ، محدّث كبير ، وفقيه اهل المدينة ، (ت ١٣١ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٩/٢/٤ ، وميزان الاعتدال ٥٢٦/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٤

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ابو عبد الله المدني، روى عن ثعلبة ابن ابي مالك ، وله رؤية ، وعُمير مولى أبي النجم ومعاذ بن رفاعة وعبد الله بن خباب وعبد الله بن دينار وسواهم ، وعنه شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري وإبراهيم ابن سعد ومالك والليث بن سعد ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حِبّان ، (ت ١٣٩هـ)، ترجم في تهذيب التهذيب ٣٣٩/١١

(٥) تكملة موضحة من : ص .

النكرة ، وكذلك « القاعدون » ، فلذلك وُصفوا بـ « غير » ، وهي لا تكون إلا [صفة][1] النكرة[2] .

« ٦٦ » قوله (يُؤتِ) الثاني ، قرأه أبو عمرو وحمزة بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة الذي قبله ، وهو قوله : (ومَن يفعل ذلك ابتغاء مرضاتِ الله فسوف نؤتيه) « ١١٤ » أي : يؤتيه الله أجرا عظيماً .

« ٦٨ » وحجة من قرأ بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بمنزلة قوله : (سنُلقي في قلوب الذين كفروا الرُّعب) « آل عمران ١٥١ » بعد قوله : (بل اللهُ مولاكم) ، وهو إجماع[3] .

« ٦٩ » قوله : (يَدخُلون) قرأه أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بضم الياء وفتح الخاء ، ومثله في مريم (١١٠/أ) والأول من غافر[4] ، أضافوا الفعل إلى غيرهم ، لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله جلّ ذكره إياها ، فهم مفعولون في المعنى ، فبنوا الفعل للمفعول على ما لم يسم فاعله ، وقد أجمعوا على قوله : (وأدخِل الذين آمنوا وعمِلوا الصالحات) « إبراهيم ٢٣ » (ويُدخلهم جنات) « المجادلة ٢٢ » وهو كثير . وقرأ الباقون بفتح الياء وضمّ الخاء ، أضافوا الفعل إلى الداخلين ، لأنهم هم الداخلون بأمر الله لهم ، دليله قوله : (ادْخُلوا الجنة) « الأعراف ٤٩ » وقوله : (ادْخُلوها بسلام) « الحجر ٤٦ » وهو أيضاً

---

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٨٣/١ ، وتفسير الطبري ٨٥/٩ ، وتفسير القرطبي ٢٤٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ٥٤٠/١ ، وزاد المسير ١٧٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥١/أ .

(٣) النشر ٢٤٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٢٦/ب .

(٤) الحرفان على التوالي (آ . ٦ ، ٤٠) ، وسيأتي ذكرها في السور المذكورة ، الفقرة « ١٩ ، ٣ ، ٩ » .

كثير ، فالقراءتان متداخلتان ، لأنهم إذا أمروا بالدخول دخلوا ، ولأنهم لا يدخلونها حتى يدخلهم الله إياها ، فهم داخلون مُدخَلون . وعلى هذه العلة تجري قراءة أبي عمرو بضم الياء في سورة الملائكة[١] تفرّد بذلك ، وعلى ذلك تجري قراءة ابن كثير وأبي بكر في الثاني من غافر (سيُدخلون) « ٦٠ » بضم الياء ، والباقون بفتح الياء فيها[٢] .

« ٧٠ » قوله : (أن يُصلِحا) قرأ الكوفيون بضم الياء ، وكسر اللام ، من غير ألف مخفّفا ، وقرأه الباقون بفتح [الياء و][٣] اللام والتشديد ، وبألف بعد الصاد .

« ٧١ » وحجة من قرأ بضم الياء أنهم جعلوه مستقبل « أصلح » لأن الإصلاح من المصلح بين المتنازعين مستعمل ، قال الله : (فأصلحوا بين أخوَيْكُم) « الحجرات ١٠ » ، وقال : (وأصلِحوا ذاتَ بينكم) « الأنفال ١ » ، وقال: (أو إصلاحٌ بين الناس) « النساء ١١٤ » وقال : (فأصلِح بينهم) « البقرة ١٨٢ » ، وإتيان « صلح » بعده ليس على المصدر ، إنما هو اسم كالعطاء ، فهو نصب بـ « يصلحا » نصب المفعول ، كما تقول : أصلحت ثوبا . ويجوز أن تنصب على مصدر فعل ثلاثي مضمر ، على تقدير : أن « يصلحا » فيصلح ما بينهما صلحا . وفي حرف ابن مسعود : (فلا جُناح عليهما إن أصلحا بينهما صلحا)، فهذا يدل على الإصلاح دون التصالح .

« ٧٢ » وحجة من قرأ بألف وفتح الياء أنه لمّا رأى الفعل من اثنين من زوجة وزوج ، وهما مذكوران في أول الكلام ، أتى الفعل من باب المفاعلة ، التي تثبت للاثنين ، فجاء على : تصالح الرجلان يتصالحان ، ثم أدغمت الياء في الصاد ، ونصب « صلحا » كنصبه في القراءة الأولى على الوجهين ، والمعروف في كلام العرب

---

(١) اي سورة فاطر والحرف فيها (آ ٣٣) .
(٢) تفسير النسفي ٢٥٢/١
(٣) تكملة لازمة من : ص .

التصالح عند التنازع ، ف « يصالحا » أولى به من « الإصلاح » وهو مَروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد والطبري ، وهو أحب إليّ[١] .

« ٧٣ » قوله : (وإن تَلْوُوا) قرأه حمزة وابن عامر بضم اللام ، وبعدها واو واحدة ساكنة ، وقرأ الباقون بإسكان اللام ، وبعدها واوان الأولى منهما[٢] مضمومة .

وحجة من قرأ بضم (١١٠/ب) اللام أنه جعله من : ولي يلي ، وأصله « توليوا » ، ثم حذفت الواو ، التي هي فاء الفعل ، على الأصول ، للاعتلال في « يَعِد ويَزِن » ، فدليل حمله على « ولي » أن بعده « أو تعرضوا » ، فهو نقيض « تلوا » ، لأن ولاية الشيء الإقبال عليه ، ونقيضه الإعراض عنه ، فإنما قيل لهم : « وإن تلوا الأمر فتعدلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدلوا فيه إن وليتموه » فإن الله كان بماتعملون خبيرا . ولما كان من قرأه بضم اللام معناه الإعراض لأن اللّي في الشيء العوج فيه ، والعوج في الحق الإعراض عن إقامته ، ف « تلووا » بواوين[٣] في المعنى هو الإعراض ، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين الولاية ونقيضها الإعراض . والقراءة بواوين تفيدمعنى واحدا ، لأن اللّي هو الإعراض ، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها ، وذلك أن أصله « تلووا » ، فاستثقلت الضمة على الواو ، وبعدها واو أخرى ، وألقيت الحركة على اللام ، وحُذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ،فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام واوين . وقيل : إنما أبدل من الواو المضومة همزة ، ثم خفّفها بإلقاء حركتها على اللام ، فصارت « تلوا » ، وأصلها « تلووا » ، فتتفق القراءتان على هذا التقدير .

---

(١) زاد المسير ٢١٨/٢ ،وتفسير ابن كثير ٥٦٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٥٤/١ . والنشر ٢٤٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٢/ب .

(٢) لفظ « منهما » سقط من : ص .

(٣) لفظ « بواوين » سقط من : ص .

« ٧٤ » وحجة من قرأ بإسكان اللام أنه جعله من « لوى يلوي » إذا أعرض ، وأصله « تلويوا » ثم ألقيت حركة اليـاء على الواو الأولى ، وحُذفت الياء لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها ، أو لسكونها وسكون الواو قبلها ، لأن حركتها عارضة . وقد قال ابن عباس : هو لَيٌّ القاضي وإعراضه ، وأيضاً فإن قوله : (فلا تتّبعوا الهوى أن تَعدلوا) والعدل هو أن تلي الشيء بالحق ، وضدّه الإعراض عن الحق ، فقد فُهم في هذا أيضاً معنى القراءة بواو واحدة من : ولي ، فكلا القراءتين فيه « أو تعرضوا » بمعنى ماقبـله ، فكرّر للتأكيد ولاختلاف اللفظ . وقد ذكرنا أنه يحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد من اللَّيّ[1] .

« ٧٥ » قوله : (الذي نزّل) و (الذي أنزل) قرأه نافع والكوفيون بفتح أول الفعلين ، وفتح الزاي ، وقرأ الباقون بضم أول الفعلين[2]، وكسر الزاي . فمَن ضمّ الفعلين للمفعول على مالم يسم فاعله ، كما قال : (لتُبيّن للناسِ مـا نُزّل إليهم) « النحل ٤٤ » وقال : (أنه مُنزّل مِن ربّك) « الأنعام ١١٤ » ، ومن فتح ردّه إلى اسم الله جلّ ذكره الـذي قبله ، وهو قـوله : (آمنوا بالله ورسوله) . ففي « نزّل وأنزل » ضمير اسم الله جلّ ذكـره كما قال : (إنّا (١١١/أ) نحن نَزّلنا الذكر) « الحجر ٩ » وقال : (وأنزلنا إليك الذِّكر) « النحل ٤٤ » فأضاف الإنزال إلى نفسه ، فجرى هذا على ذلك . وفي الفعلين ، على القراءة بالضمّ ، ضمير الكتاب ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن في كل واحدة ردّ آخرِ الكلام على أوله ، وانتظام بعضه ببعض[3] .

« ٧٦ » قوله : (وقد نَزّل) قرأه عاصم بفتح النون والزاي ، على معنى :

---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٢ ، وزاد المسير ٢٢٢/٢ ، وتفسير ابن كثير . تفسير النسفي ٢٥٦/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٦ . والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب ـ ٢٧/أ .

(٢) قوله : « وفتح الزاي ... اول الفعلين » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٦٤/ب ، والتيسير ٩٨ ، وزاد المسير ٢٢٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٧/أ .

وقد نزّل الله عليكم ، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي ؛ على ما لم يُسمّ فاعله .

والحجة في ذلك كالحجة فيما قبله ، وضمّ النون أحب إليّ ، للإجماع على ذلك[١] .

« ٧٧ » قوله : (في الدَّرْك) قرأه الكوفيون بإسكان الراء ، وفتحها الباقون . وهما لغتان كالسَّمْع والسَّمَع ، والقَصْص والقَصَص والقَدْر والقَدَر وفتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال ، وهو الاختيار لذلك [ولأن الأكثر عليه][٢] . وقد رُوي عن عاصم أنه قال : لو كان « الدَّرَك » بفتح الراء لكانت « السفلى » يعني لو كانت بفتح الراء لكانت جمع دَرَكة ، كبَقَرة وبَقَر ، فيجب على هذا أن يوصف بالسُّفلى ، ولا يوصف بالأسفل[٣] .

« ٧٨ » قوله : (سوف يؤتيهم) و (سنؤتيهم) قرأ حفص (سوف يؤتيهم) بالياء ، وقرأ حمزة (سيؤتيهم) بالياء ، أجرياهما على لفظ الغيبة ؛ لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر . وقرأهما الباقون بالنون ، على الإخبار من الله عن نفسه جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر[٤] .

« ٧٩ » قوله : (لا تَعْدوا) قرأ قالون باختلاس حركة العين ، لأنها حركة عارضة عليها ، لأن أصلها « تعتدوا » ، فأصلها السكون ، ثم أُدغمت التاء في الدال . بعد أن أُلقيت حركتها على العين ، فاختلس حركة العين ، ليخبر أنها حركة غير لازمة ، ولم يمكنه أن يسكن العين ، لئلا يلتقي ساكنان : العين ، وأول المدغم . وكره تسكين الحركة ، إذ ليست بأصل فيها ، وحسّن ذلك للتشديد الذي

---

(١) زاد المسير ٢/٢٢٨

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٥٩ ، وأدب الكاتب ٤٣٢

(٤) راجع تفسير سورة البقرة ، الفقرات « ١٩١ ـ ١٩٥ » ، وتفسير سورة آل عمران ، الفقرات « ٣٥ ـ ٣٧ » .

في الكلمة ، ولطولها ، وقد قيل : إنه إنما أخفى الحركة ، إذ هي غير أصلية . وأتى هذا في هذه الكلمة سماعا ، وليس بأصل يقاس عليه في كل ما كان قد ألقي عليه حركة ما بعده . وقد رُوي عنه إسكان العين ، وهو غير جائز ، لأنه يجتمع ساكنان : الأول غير حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين ، وقرأ ذلك ورش بفتح العين ، والتشديد على الأصل ، وأصله « تعتدوا » في قراءته ، ثم ألقى حركة التاء على العين ، وأدغمها[1] في الدال[2] ، وقرأ الباقون بإسكان العين والتخفيف (١١١/ب) ، على أنه على وزن « تفعلوا » ، وأصله « تعتدووا » بواوين ، لأنه عدا يعدو ، ثم أُعلّ فصار « تعدوا » ، مثل قولك : لا تدعوا ولا تعدوا ، إذا نهيت الجماعة ، وشاهده قوله : (إذ يَعدون في السبت) « الأعراف ١٦٣ » وقال : (فأولئك هم العادون) « المؤمنون ٧ » ، وقال : (غير باغٍ ولا عادٍ) « البقرة ١٧٣ » ، فكل هذا من : عدا يعدو ، فهو شاهد للإسكان في الآية ، وهو الاختيار لأن الأكثر عليه[3] .

« ٨٠ » قوله : (زَبورا) قرأه حمزة بضم الزاي حيث وقع ، وفتح الباقون .

وحجة من ضمّ أنه جعله جمع « زَبْر » كدَهْر ودهور ، وزبر يُراد به المزبور كقولك هو نسج اليَمَن ، أي منسوج ، و « زبر » مصدر ، وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم ، وقيل « زُبورا » بالضم جمع « زَبور » بالفتح ، على تقدير حذف الزائد ، وهو الواو ، كما قالوا : ظريف وظروف ، كأنه جمع « ظرف » ، ومنه قولهم : كِرْوان وكَرَوان ، ووِرْشان ووَرَشان ، كله جمع ، على تقدير حذف الزائد ، كأنه في التقدير : وآتينا داود كتبا وصحفا ، كما قال :

---

(١) ب : « وادغمان » وتصويبه من : ص .
(٢) النشر ٢/٢٤٤
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢/٢٤٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٣ ، وتفسير النسفي ١/٢٦١

(صحُفِ إبراهيمَ وموسى) « الأعلى ١٩ » وكما قال : (في صُحُف مُكرَّمة) « عبس ١٣ » فمعناه : كتب مزبورة ، وبذلك قرأ الأعمش وابن وثّاب . يقال : زَبرتُ الكتاب جَمعتُه .

« ٨١ » وحجة من قرأ بالفتح أن المعروف أن داود صلى الله عليه وسلم أوتى كتابا اسمه الزَّبور ، كالتوراة والإنجيل والقرآن ، فهو كتاب واحد لكل نبي . فالفتح أَولى به ، لأنه اسم لكتاب واحد ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن عليه الجماعة[1] . لم يختلف فيها في ياء إضافة ولا زائدة .

***

(١) زاد المسير ٢/٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٧، وتفسير النسفي ١/٢٦٣، والقاموس المحيط « زبر » .